بسم الله الرحمن الرحيم

منتدى المربّين اليسجنيّين

محاضرة

من تاريخ "جماعة بني يزقن" (الضمّان)

أ/ مصطفى بن الحاج بكير حمودة

أستاذ مساعد، بقسم اللغة العربيّة وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة

جانفي 2008

بسم الله الرحمن الرحيم

من تاريخ جماعة بني يزقن

مقدّمة:

إنّ البحث في التاريخ هو وسيلة الإنسان، ليحافظ على أصالته، بتحديد مرجعية له في حاضره، تنير له الطريق، وتحسم الخلاف حال وقوعه. والإنسان وإن لم يعرف تاريخه، فإنّه يحمله في ذاته بشكل غير واع، لأنّ تركيبته النفسيّة والعقليّة والروحيّة هي حصيلة هذا التاريخ، فإذا ارتقى به إلى مستوى الوعي، بأن يطّلع عليه، أو يبحث فيه، حقّق لنفسه طمأنينتها وسلامها الداخليّ، ونتج منه التوافق بين ذاته وما يعيشه في حياته اليوميّة، وحصل منه على الحكمة وبعد النظر؛ وإذا جهل تاريخه، فلم يتحقّق هذا التوافق، خلّف في نفسه شعورا بعدم الرضى، وعدم الانسجام مع واقعه.

إنّ مرجعيتنا الإسلاميّة، تجعلنا نطوي –في الكثير من الأحيان– قرونا كثيرة لنصل إلى عهد الرسول صلّى الله عليه وسلّم، وصحابته الكرام، وأحيانا نقصي ما عداه ممّا سبقه أو جاء بعده، على اعتبار أنّ أصالتنا الإسلاميّة السلفيّة هي أصالتنا الحقيقيّة، وتغنينا عمّا عداها، وهذا خطأ صريح حتّى بالنسبة للأمّة العربيّة، فكيف بغيرها؛ والحقّ أنّنا أمّة مختلفة اختلافا بيّنا عن الأمّة العربيّة التي نزلت عليها الرسالة المحمّدية، فلنا تاريخنا، ولنا لغتنا، ولنا رؤيتنا الخاصّة للكون وللحياة، واعتناق الإسلام لا يعني الانسلاخ من حقيقة نفوسنا الخاصّة؛ ثمّ إنّ مذهبنا بمقوّماته وتاريخه الخاصّ، كلّ ذلك أكسبنا خصوصيّة لا نجدها في أيّ منطقة من مناطق العالم، حتّى عند من نشترك معه في المذهب الإباضيّ، في المشرق العربيّ أو في مغربه على السواء. فإذا كنّا اليوم نعيش حالة من التيه، وعدم رضى عامّ عن الأوضاع، فسببه –في تقديري– هو ابتعادنا عن تاريخنا، وعزوفنا عن البحث فيه، بل ومن مجرّد الحفاظ على وثائقه.

عندما نتناول تاريخ جماعة بني يزقن، فإنّما نتناول تاريخ بني يزقن، لأنّ نظام "الجماعة"، وبهذه التسمية بالذات، مرتبط بوجود المجموعة الإنسانيّة لدى البربر، و"الجماعة" هي أقدم هيئة تسيّر المجتمع في وادي مزاب، وتقوم على جميع شؤونه العامّة، وهي سابقة لهيئة "العزابة".

وهذه المحاضرة تطمح إلى تدوين شيء من تاريخ "جماعة بني يزقن" خاصّة، في ضوء ما توفّر بين أيدينا من وثائق، مقتصرين على ما أثبتته المصادر من حقائق، وتاركين ما لم تتّضح بعد صورته، إلى أن تظهر وثائق جديدة، تزيح غموضها، وتنير غائمها.

البحث:

إنّ أوّل إحصاء عثرنا عليه، يرجع إلى عهد الاحتلال الفرنسيّ، في زمن "القايد" الحاج يوسف بن محمد بن موسى السرّار[1]، أنجز في 12 جوان 1884، وكان عدد عشائر بني يزقن فيه خمس عشرة عشيرة، ضمن ثلاثة أعراش، وكلّ عرش يتشكّل من خمس عشائر، وهي موضّحة في الجدول الموالي[2]:

عرش أولاد موسى	عرش أولاد يدر	عرش أولاد اعنان
أولاد دودو	أولاد إسماعيل	أولاد عدون بن عيسى
أولاد عدون	أولاد باسة بن صالح	أولاد باحمان
أولاد بوفارة	أولاد قاسم بن عمر	أولاد بامحمد
أولاد باكلي	أولاد أبو هريرة	أولاد خالد
أولاد وينتن	أولاد أبو يحي	أولاد افضل

هذا التقسيم لعرش بني يزقن ليس وليد الاستعمار الفرنسيّ لوادي مزاب، فالاستعمار أبقى على ما كان سائدا في بني يزقن، ولم يجر عليه أيّ تعديل؛ فبعد معاهدة 22 أفريل 1853م/ 13 رجب 1269هـ، كانت جماعة بني يزقن هي التي تتكفّل بجمع البزرة المفروضة عليها سنويّا، من غير أدنى تدخّل للسلطات الاستعماريّة، وفي دفتر لجمع هذه البزرة، يرجع تاريخه إلى أكتوبر [1862م]/ [ربيع الثاني] 1279هـ، نجد التقسيم نفسه في بني يزقن، ممّا يدلّ على أنّه قديم.

وإذا بحثنا عن التاريخ الذي وضع فيه هذا التقسيم، فإنّنا نجد عقدا مجهولٌ كاتبه، كتبه رواية عن والده، في محرم من عام 1147هـ/ جوان 1734م، يتحدّث فيه عن قسمة أرض بين أولاد يدر، وأولاد موسى، وأولاد خالد، وأولاد إسماعيل، وهذا العقد يشير إلى الوضع الذي كان سابقا، قبل تقسيم عرش بني يزقن، إلى ثلاثة أعراش، وإلى خمس عشرة عشيرة، بدليل الفصل بين أولاد إسماعيل وأولاد يدر، وهم في التقسيم الجديد ينضوون جميعا تحت عرش أولاد يدر؛ وهذه العشائر هي التي سكنت موركي[3]، وقد اتّفقت في هذا العقد على تقسيم الأرض الموجودة بين جبل موركي، وقرية بني يزقن آنذاك.

---

[1]- هو الحاج يوسف بن محمد بن موسى بن أبي أحمد بن أيوب بن الشيخ الحاج نوح، من أولاد وينتن، عرش أولاد موسى؛ ينظر: سجلاّت قضاة بني يزقن، سجل العقود05، ص50، رقم: 331، 21 شوّال 1303هـ/23 جويلية 1886م. توفّي يوم 07 ماي 1897، عن عمر يناهز 72 سنة، فيكون ميلاده تقريبا سنة 1825؛ ينظر: سجلاّت قضاة بني يزقن، سجل العقود23، ص93، رقم: 291، 11 ربيع الأوّل 1315هـ/11 أوت 1897م.

[2]- من غير أدنى تعديل لا في أسمائها، ولا في ترتيبها، سواء أكانت أعراشا أو عشائر.

[3]- ولعلّ من أثر ذلك وجود لقب مركيش في أولاد خالد، وفي أولاد باكلي من عرش أولاد موسى، ولم يعتمد هذا اللقب لدى ترسيم الألقاب، فالذين من أولاد خالد اختاروا لقب الأمين وبن عيسى، والذين من أولاد باكلي، وجدنا منهم: حمو بن عماره بن يعقوب، وأخاه سليمان في

يوجد عدد من العقود سجّلها قطب الأئمّة الشيخ الحاج امحمد بن يوسف اطفيش في "الرسالة الشافية" الموسّعة، في خصوص قضية صابر بن زايد، من أولاد ضيف الله، وما يهمّنا منها في موضوعنا هو ما يلي:

- عقدان شهد فيهما عزّابة مسجد بني يزقن في أواخر القرن الثاني عشر[1] بأنّ أولاد ضيف الله ينتسبون لأولاد كاسي بن اعمر، «وقد عرفهم من عرفهم منهم بالخدمة لعرش بني يزجن»[2].
- عقد يعرض لقضية صابر بن زايد، يدلّ على وقوعها في عهد الشيخ الحاج نوح، وهو الشيخ بمسجد بني يزقن قبل الشيخ الحاج أحمد[3].
- عقد نورده بنصّه: «قد شهد موسى بن مرزوق بأنّ أولاد ضيف الله هم الذين يخدمون المقادم في بني يزقن منذ عقل، من زمان الشيخ عبد الله، وقد أدرك فيه: علي بن صابر، وأخاه صابر بن صابر، وبعدهما رابح بن صابر، وبعدهم ضيف الله بن علي، وبعدهم عمّار بن علي، وبعدهم صابر بن زايد، وبعدهم رابح، و لم ير فيه أحدا سوى عمر بن عيسى، لأجل ما فرط من صابر، وردّه العزابة، وقيّدها عنه سليمان بن عيسى، وهو الكاتب»[4].

هذه العقود تدلّ في مجملها على أنّ تقسيم عرش بني يزقن إلى ثلاثة أعراش، مع تعيين مقدّم على كلّ عرش، يقوم على خدمتهم أولاد ضيف الله، من عشيرة أولاد قاسم بن اعمر، من عرش أولاد يدر، كان منذ عهد مشيخة الشيخ الحاج عبد الله بن عيسى بمسجد بني يزقن[5]، وقد توفي سنة 1118هـ/ 1706-1707م، بمعنى أنّ هذا التقسيم كان موجودا في بدايات القرن الثاني عشر الهجريّ على الأقلّ.

إحصاء البزرة لسنة 1884، من أرشيف قياد بني يزقن؛ وفي سجلّ العقود20، ص28، رقم: 100، 01 ربيع الثاني 1313هـ/ 21 سبتمبر 1895م: طلب فيه الحاج عمر بن إبراهيم بن حمو بن داود، وكيلا على حياة حمو بن اعمار بن يعقوب نقل رسم قديم، بخطّ حياة عمنا الحاج محمد بن بنوح بن إبراهيم، بتاريخ 10 جمادى الثانية 1284هـ، حول بيع أرض طالمت. وعثرنا على زكرياء بن حمو بن عماره بن يعقوب، و لم يعقب فيما يبدو، فقد تكون هذه العائلة ممّا انقرض قبل ترسيم الألقاب سنة 1932م.

[1]- وهم: عدون بن كاسي بن زكرياء، وعدون بن الحاج محمد، وسليمان بن عيسى بن حمو، ويوسف بن إبراهيم، وعبد العزيز بن الحاج، والحاج سعيد بن أحمد، وإبراهيم بن حمو بن داود.

[2]- ينظر: عقد للشيخ عبد العزيز بن الحاج، مؤرّخ في جمادى الثانية من سنة 1199هـ، وثان غير مؤرّخ لسليمان بن عيسى بن حمو؛ الرسالة الشافية، للشيخ اطفيش، مخطوط بمكتبة القطب، بني يزقن، رقم: أ.ث.3، ص439، 440.

[3]- «وقد شهد عدون بن الحاج محمد، وكاتب الحروف سليمان بن عيسى بأنّ عزابة بني يزقن، أخرجوا صابر بن زايد، لأجل معصية ظهرت فيه، ووقف فيه عمر بن عيسى، أعني: مع المقادم. وأتى عمّنا الحاج يوسف إلى العزابة، وقال: ليس لأحد أن يخدم المقادم سوى أولاد زايد، وغالب بني يزجن في المسجد، وشيخنا الحاج نوح حاضر/ و لم ينكر عليه أحد. وتاب ورجع إلى خدمة ساداته. ووقع ذلك في أواسط جمادى الأخرى من سنة 1199هـ» الرسالة الشافية440، 441.

[4]- الرسالة الشافية441. وبعده في نفس الصفحة: عقدان لسليمان بن عيسى بن حمو، غير مؤرّخين، يتضمّنان شهادة كلّ من صالح بن كاسي بن حمود، وعيسى بن إسماعيل بن الحاج سعيد، بأنّ أولاد زايد، أو أولاد ضيف الله هم الذين يخدمون المقادم في بني يزقن، دون غيرهم.

[5]- في الرسالة الشافية: «ومات الشيخ العلامة الحاج عبد الله بن عيسى عام ألف ومائة وثمانية عشر، نصّ عليه الشيخ الحاج يوسف بن حمو، عمّ

وإذا بحثنا في الأنساب للوصول إلى الفترة التي وضع فيها هذا التنظيم على وجه التقريب، وجدنا شخصيتين بارزتين متعاصرتين، من عرش أولاد يدر، نسب كلّ واحد منهما متّصل بالجدّ الذي سميت باسمه العشيرة:

أوّلهما: الحاج يوسف بن حمو بن عدون بن يوسف بن **قاسم بن اعمر** بن موسى بن علي بن اعمر بن موسى بن يدر، من عشيرة أولاد قاسم بن اعمر، من عرش أولاد يدر، 1158هـ–1252هـ[1].

ثانيهما: الحاج محمد بن يوسف بن داود بن سعيد بن **موسى (باسة) بن صالح** بن موسى بن مسعود بن يحي بن يدر، من عشيرة أولاد باسة بن صالح، من عرش أولاد يدر[2].

وهما متّفقان في أنّهما من الجيل الرابع بعد جدّ العشيرة، ممّا يدلّ على أنّ هاتين العشيرتين حديثتا النشأة آنذاك، وإذا كان من المستبعد –عقلا– أن تستحدث عشيرة بأب وأولاده، فإنّنا نقدّر نشأتهما في الجيل الثاني على أقلّ تقدير، في عهد كلّ من عدون بن يوسف بن قاسم بن اعمر، وداود بن سعيد بن باسة بن صالح؛ وإذا كان حمو بن عدون بن يوسف قد ولد سنة 1129هـ[3]، فالأرجح أن يكون هذا التقسيم قد وقع بين أواخر القرن الحادي عشر الهجريّ، وبدايات الثاني عشر، في عهد الشيخ الحاج عبد الله بن عيسى، كما أسلفنا[4].

أمّي، وترحّم عليه، وسمّاه شيخا، يعني شيخ علم، وشيخا بالطريقة المعروفة من التقدّم على أهل البلد في أمورهم، وأمر دينهم، وهو ابن أخت عمّنا أحمد بن موسى، جار صاحبه جدّي عيسى بن صالح اطفيش، فعمّي أحمد بن موسى خال للشيخ الحاج عبد الله المذكور»398.

[1]– في الرسالة الشافية: «وولد عمّنا الشيخ الحاج يوسف بن حمو بن عدون في آخر عام ثمانية وخمسين ومائة وألف [1158هـ]». وفي سجلّ الأحكام 01، عقد رقم: 61، مؤرّخ في 27 شعبان 1301هـ/ 22 جوان 1884م، ص57–59: ذكر فيه سنة وفاة الشيخ الحاج يوسف بن حمو بن عدون 1252هـ. وتنظر ترجمته: معجم أعلام الإباضية، لجنة البحث العلميّ بجمعية التراث، جمعية التراث، القرارة–غرداية–الجزائر، ط1: 1420هـ/1999م، ج4، ص1019–1021؛ وتاريخ بني مزاب، للأستاذ يوسف بن بكير الحاج سعيد، المطبعة العربية، غرداية–الجزائر، ط2: 2006، ص111، 112.

[2]– نقل العقد المذكور آنفا عقد قسمة أرض بين أولاد يدر وأولاد موسى وأولاد خالد وأولاد إسماعيل، امحمد بن عيسى بن أيوب بن عبد الله بن سعيد، في آخر رجب سنة 1277هـ، [10 فيفري 1861م]؛ من عقد نقله الحاج امحمد بن يوسف بن داود بن سعيد بن موسى بن صالح بن موسى بن مسعود بن يحي بن يدر، في اليوم الأوّل من جمادى الأولى عام 1199هـ، [12 مارس 1785م]. وينظر: الرسالة الشافية 69، 70. ومن العقود الأخيرة التي كتبها في تقديرنا، بالنظر إلى تأثّر خطّه ببلوغه من الكبر عتيّا، عقد كتبه في أواسط ربيع الثاني 1231هـ؛ ينظر: أرشيف خاصّ بمكتبة آل يدر، ببني يزقن.

[3]– في الرسالة الشافية: «وفي هذه السنة [يعني: سنة 1229هـ، والصواب 1129هـ] ولد جدّي من الأمّ [ويعني: جدّ أمّه، فهي: مامة ستّي بنت الحاج سعيد بن حمو بن عدون بن يوسف بن قاسم بن اعمر؛ ينظر: الرسالة الشافية166] حمو بن عدون بن يوسف رحمهم الله [../..]. وفي أوّل تلك السنة [يعني: 1185هـ] مات جدّ أمّي حمو بن عدون»425، 426.

[4]– وفي الرسالة الشافية، نقرأ هذا العقد: «ووجدت ما نصّه: الحمد لله وحده، وممّا وجد بخطّ عمّنا بلقاسم بن عمر: هذا نسب بلقاسم بن عمر بن موسى بن علي بن اعمر بن موسى بن يدر اليسجنيّ المصعبيّ، والحمد لله. نقله من خطّه يحي بن صالح، نقل ذلك، والذي قبله في أواخر جمادى الأولى من سنة 1199هـ»75.

هذا التقسيم الجديد لعرش بني يزقن، لا مبرّر له سوى إعادة النظر في تشكيلة "جماعة بني يزقن"، ويظهر أثر ذلك في هذا العقد الذي يرجع تاريخه إلى عهد تقلّد الشيخ عبد العزيز الثمينيّ لمشيخة مسجد بني يزقن بداية من سنة 1201هـ[1]، وبعد عودة الشيخ الحاج يوسف بن حمو بن عدون من المشرق في حدود 1210هـ[2]، فقد ورد فيه ما يلي[3]:

«اجتمع بنو يزجن طلبة وعوامّا: أمّا من الطلبة: الشيخ عمّنا **عبد العزيز** [باحمد]، وعمّنا **عدون بن كاسي** [باحمد]، وعمّنا **الحاج يوسف** [يدر]، وعمّنا **الحاج بافضل** [افضل]، وعمّنا **الحاج سعيد بن عدون** [خالد]، وعمّنا **يوسف بن إبراهيم**[4]، و**إبراهيم بن حمو**[5] [باكلي]، و**حمو بن الحاج** [عدون بن عيسى]، و**الحاج سعيد بن أيوب** [وينتن].

وجملة العوامّ: أمّا من أولاد يدر: **سليمان بن صالح**، و**الحاج بن يوسف**، و**عدون بن الحاج [بن يوسف]** [بوهريرة]، و**سليمان بن باحمد**، و**عيسى بن يحي [بن سليمان بوطيش]** [إسماعيل]، وطلبوا كبيرهم، ونادوا عمّنا **داود بن يوسف**.

---

[1]- «وصار العلاّمة الشيخ عبد العزيز شيخا بالعرف والاصطلاح عام ألف ومائتين وواحد [1201هـ]»الرسالة الشافية399.

[2]- «سافر إلى الحجّ عام 1205هـ/1791م، وعند رجوعه أقام بمصر أربع سنين، يحضر دروس كبار العلماء بالأزهر، وينسخ الكتب النفيسة، من بينها "نزهة الأديب وريحانة اللبيب"، لعمرو بن رمضان التلاّتي» تاريخ بني مزاب111.

[3]- ذكر الأستاذ يوسف بن بكير الحاج سعيد بأنّ أقدم عقد ورد فيه هذا التقسيم لـ"جماعة بني يزقن" هو عقد مؤرّخ يوم 01 شوّال 1191هـ/ [02 نوفمبر 1777م]؛ ينظر: "تطوّر البنية العشائرية في بني يزقن"، للأستاذ يوسف بن بكير الحاج سعيد، وثيقة من صفحتين، مؤرّخة في 07 جانفي 2007، ص01؛ وقد وضعتها في ملحق هذا البحث لأهمّيتها في الموضوع.

[4]- في عقد بخطّ الشيخ إبراهيم بن عبد الرحمن، مؤرّخ في أواخر صفر 1225هـ/ [أوائل أفريل 1810م]، ورد فيه ما يلي: «ولّما أراد ورثة عمنا يحي بن الحاج بن بهون قسمة دورهم وحجراتهم التي تركها لهم أبوهم الهالك، بعد قسمة ما كان لهم في الغابة [...] على يد خالهم الحاج سعيد بن عدون، وقد ناب عن زوجته مامة بنت عدون، صالح بن زكري بن عدون، وناب عن نفسه الحاج بن يحي، وعن أخته لالية بنت يحي، زوجها باحمد بن داود، بحضرة ابنه موسى بن باحمد، وعن بنته الأخرى التي هي أخت لهما **عمّها المؤذّن يوسف بن إبراهيم بن الحاج بن بهون** [...] وثبت لأخته نانة، بواسطة وكيلها عمّها المذكور الحجرة التي في دار عمّها الحاج بن إبراهيم[...]. وبذلك شهد الحاضرون بينهم: الفقيه الحاج سعيد بن أيوب، والحاج صالح بن إبراهيم، وموسى بن باحمد بن داود [...]» أرشيف خاصّ، بمكتبة آل يدر، ببني يزقن.

[5]- ذكر في عقد، مؤرّخ في شهر جمادى الثانية من سنة 1199هـ، ضمن عزابة بني يزقن باسم: إبراهيم بن حمو بن داود؛ ينظر: الرسالة الشافية440. وعليه، فابنه: عمر بن إبراهيم بن حمو بن داود بن إبراهيم بن عيسى، هو الذي نسخ مخطوط "الدلائل في اللوازم والوسائل"، بتاريخ 08 جمادى الثاني 1295هـ، وهو في مكتبة الاستقامة، ببني يزقن، رقمه: 155: أ/85. وهو من عائلة أجديد، من أولاد باكلي، عرش أولاد موسى؛ لأنّنا نجد اسم: بنت الحاج موسى بن حمو أجديد، في إحصاء للبزرة سابق لـ 1908م، في أرشيف قياد بني يزقن؛ ونقرأ في عقد من عقود قاضي بني يزقن ما يلي: «اشترى يحي بن الحاج سليمان بن عيسى بن سليمان، من الحاج عمر بن إبراهيم بن حم بن داود، وكيلا على عائشة ومامة بنتي الحاج موسى بن حم بن داود» سجل العقود20، ص26، رقم: 95، 30 ربيع الأوّل 1313هـ/ 20 سبتمبر 1895م، من أرشيف قضاة بني يزقن.

وأولاد اعنان: **اعمار بن موسى** [خالد]، **وعمر بن الحاج** [بحمان]، **ومرزوق بن موسى** [عدون بن عيسى]، **ويحي بن عبد الله [بن يحي]** [بامحمد]، **وموسى بن الحاج [بن موسى]**[افضل]، ونادوا كبيرهم، وأتوا بعمّنا **يحي بن الحاج الزواي** [عدون بن عيسى].

وأولاد موسى: **داود بن حمو بن دود** [دودو]، **وإبراهيم بن بالة** [بوفارة]، **وسليمان بن الحاج، وعدون بن صالح، وزكرياء بن حمو [بن اعمار]** [باكلي]، ونادوا كبيرهم، عمّنا **داود بن إبراهيم** [../..]»[1].

وعليه فإنّ "جماعة بني يزقن" أو "العوامّ" في ذلك العهد، كانت تتشكّل من ممثّل واحد من كلّ عشيرة، وعبارة «ونادوا كبيرهم، وأتوا بعمّنا فلان»، تدلّ على أنّ هذا الكبير المستدعى، شخصية مستقلّة، وليست من الجماعة؛ وعدد الأعراش ثلاثة، وعدد العشائر في كلّ عرش خمس عشائر.

وأقدم إحصاء يمكّننا من أخذ صورة -ولو تقريبية- عن عدد أفراد كلّ عشيرة في عرش بني يزقن، هو إحصاء "جماعة بني يزقن" لعدد الرجال المتزوّجين في كلّ عشيرة، عند قيامهم بجمع "البزرة"[2] لسنة 1861م/ 1279هـ، وهو ما يوضّحه الجدول الآتي، والترتيب فيه بحسب العدد من الأكبر إلى الأصغر:

أعراش وعشائر بني يزقن
أكتوبر 1862م / ربيع الثاني 1279هـ

عرش أولاد اعنان

عشائره	عدد رجال كلّ عشيرة	النسبة إلى عرش بني يزقن
أولاد بامحمد	190	**٪18.88**
أولاد خالد	165	**٪16.40**
أولاد عدون بن عيسى	83	**٪08.25**
أولاد افضل	60	**٪05.96**
أولاد بحمان	27	**٪02.68**
المجموع	**525**	**٪52.18**

[1]- أرشيف خاصّ. وما وضعته بين معقوفين هو زيادة منّي غير موجودة في الأصل، وهي نتيجة بحث مطوّل في تتميم الأسماء، وتحديد انتمائها العشائريّ؛ وهذه هي الطريقة التي اعتمدتها في سائر الزيادات الواردة في أثناء النصوص المقتبسة، أعني: وضعها بين معقوفين.

[2]- وهي الضريبة التي فرضها الاستعمار الفرنسيّ على وادي مزاب، بعد معاهدة 1853م، مقابل تمتّعه باستقلاله الذاتيّ.

عرش أولاد موسى

أولاد ونتن	165	**٪16.40**
أولاد دودو	43	**٪04.27**
أولاد باكلي	41	**٪04.07**
أولاد عدون [بن إبراهيم]	28	**٪02.78**
أولاد بوفارة	08	**٪0.79**
المجموع	**285**	**٪28.33**

عرش أولاد يدر

أولاد إسماعيل	73	**٪07.25**
أولاد باسة بن صالح	56	**٪05.56**
أولاد قاسم بن اعمر	37	**٪03.67**
أولاد بويحي	16	**٪01.59**
أولاد بوهريرة	14	**٪01.39**
المجموع	**196**	**٪19.48**
المجموع الكلّي	**1006**	**٪100**

ما يميّز هذا التقسيم هو تحقيقه للتوازن التامّ بين الأعراش الثلاثة من حيث عدد ممثليه في "جماعة بني يزقن"، من غير مراعاة لعدد أفراد كلّ عشيرة، ولتحقيقه لجأ واضعو هذا التقسيم إلى ما يلي:

انطلقوا ممّا كان موجودا، وهو انقسام العرش إلى ثلاثة عناصر متباينة لأسباب تتعلّق بالنسب أساسا، ثمّ بالجهة التي وفدوا منها، ومنه تقسيم العرش إلى صفّين: الشرقيّ بالنسبة لعرش أولاد اعنان، والغربيّ بالنسبة لعرشي أولاد يدر وأولاد موسى[1]؛ فقسّموا العرش إلى ثلاثة أقسام: اثنان كانت تسميتهما موجودة سابقا، وهما عرش أولاد موسى، وعرش أولاد يدر؛ أمّا العرش الثالث فقد اصطلح على تسميته بعرش أولاد اعنان، فهذه التسمية –في تقديرنا– حديثة، إذ لم يثبت اجتماع العشائر التي اندرجت تحته في نسب واحد، يقول الشيخ اطفيش: «وكذلك أولاد اعنان من أولادها [يعني: من أولاد فاطمة بنت الرسول صلّى الله عليه وسلّم]، وكان بعضهم في بني يسجن، وانضمّ إليهم غيرهم من قبائل وأنساب شتّى، وسمّوا كلّهم أولاد اعنان»[2]، وقد

---

[1]– ينظر: تاريخ بني مزاب91، 92. وتبقى أسئلة ملحّة لا تسعفنا الوثائق المتوفّرة بإجابة عليها.

[2]– الرسالة الشافية378.

وجدنا أثرا لهذا الاسم في عشيرة أولاد عدون بن عيسى[1]، متمثّلا في نسب أحد مشايخ بني يزقن، حمو بن الحاج بن أحمد بن الحاج اعنان[2].

ثمّ اتّخذوا أساسا للتسوية العرش الذي يملك أكبر عدد من العشائر، وهو عرش أولاد اعنان، فعشائره الخمسة كان لها وجود سابق: أولاد خالد، كما في العقد السابق ذكره؛ وأولاد افضل، وأولاد بامحمد، تحيل تسميتهما على شخصيات تاريخية معروفة سابقة لهذا العهد بكثير، ومقام الشيخ بامحمد، ومقام الشيخ باسة بن افضل شاهدان على ذلك؛ وأولاد باحمان تنتسب إلى شخصية قديمة مذكورة في الرواية الشفهيّة، سمّي باسمها حيّ قديم في بني يزقن؛ وتشترك العشائر الثلاثة السابقة في كونها عائلة واحدة، وتشترك الأربعة السابقة بوجود مقابر خاصّة بها. أمّا عشيرة أولاد عدون بن عيسى، فكلّ ما نعرفه عنها ما يلي:

- نسبة الخطّارات الخمسة الموجودة في شعبة يوسف "القبليات" إليهم، وذلك في عقد مؤرّخ في صفر من سنة 1190هـ/ [مارس-أفريل 1776م][3].
- عدون بن عيسى لم يكن جدّا لأغلب أفراد هذه العشيرة، وإنّما لجزء منها، وهو ما يفسّر اختفاء الاسم حين تقسيمها إلى أولاد الحاج الناصر، وأولاد الحاج زكري.
- كان سابقا للفترة التي تمّ فيها تقسيم عرش بني يزقن، فنسب الشيخ الحاج سليمان بن عيسى ت1283هـ، الذي نرجّح كونه من أحفاده، يتجاوز نسبه تلك الفترة، ولم يظهر فيه عدون بن عيسى[4].
- عدد أفراد هذه العشيرة الكبير بالنسبة إلى أولاد باحمان، لا يؤيّد استقلال هذه العشيرة عن أولاد باحمان.

أمّا عرش أولاد موسى، فقد تشكّل باستقلال ثلاث عشائر فيه: أولاد وينتن، وهي قبيلة بربريّة قديمة ذكرها ابن خلدون في تاريخه، وأولاد باكلي، وأولاد عدون بن إبراهيم، لانتسابهما إلى شخصيتين قديمتين مذكورتين في الرواية الشفهيّة، يقول الشيخ اطفيش في الرسالة الشافية: «وكانت قرية في غابة تلات، ومسجد في وسط الشعبة، ومقبرتها عند بئر الحاج يونس، أسّس تلك القرية عدون وباكلي»[5]؛ ويبدو أنّ عشيرة أولاد

---

[1]- أولاد الحاج الناصر اليوم، ومن عائلة الحاج الناصر، ففي نسب خليفة القائد فضلي عيسى بن سليمان، نقرأ ما يلي: الحاج عبد الله بن حاجي بن عبد الله بن بكير بن امحمد بن الحاج الناصر بن محمد بن الحاج اعنان بن الفضيل بن عبد الواحد؛ وثيقة بحوزة عمّنا الحاج الناصر عيسى بن حاجي بن عمر بن حاجّي.

[2]- كتب عقدا مؤرّخا في أواخر شعبان 1207هـ/ [12 أفريل 1793م]؛ ينظر: أرشيف الشيخ الثميينّ الخاصّ، مكتبة الاستقامة، ببني يزقن.

[3]- ينظر: أرشيف الشيخ الثميينّ الخاصّ، مكتبة الاستقامة، ببني يزقن، ومقيّد العقد هو عيسى بن محمد بن أحمد بن صالح.

[4]-تنظر: رسالتنا لنيل الدكتوراة، وهي في طور الإنجاز.

[5]- الرسالة الشافية448.

بوفارة قد استحدثت هي أيضا إذ سمّيت باسم عائلة فيها، وهو ما يفسّر عودتها باسم جديد هو أولاد باهون بعد اختفائها لفترة. أمّا أولاد دودو، فلا ندري ما كان وضع هذه العشيرة، فنحن لم نجد أثرا لهذه التسمية سوى في عقد قديم، حيث ذكر شاهدا في عقد: داد (أو داود) بن حمو بن دودو[1].

وتشكّل عرش أولاد يدر، بضمّ أولاد إسماعيل إليه، وهي عشيرة قديمة ببني يزقن، كما مرّ سابقا، واستحداث عشيرتين -كما أسلفنا-، هما باسة بن صالح، وقاسم بن اعمر؛ واستقلال عشيرة أولاد بوهريرة داخل العرش، ففي عقد يروي فيه الشيخ الحاج يوسف بن حمو بن عدون قصّة أولاد يدر المشهورين في زمانهم في بلد سدراتة[2]، تحدّث عن انتقال أولاد بوهريرة من ورجلان إلى مزاب، واستقرارهم ببلد المورکي لمدّة؛ ثمّ انتقال البقية الباقية منهم إلى بني يزقن[3]، ولم يرد ذكر في هذا العقد لأولاد بويحي، فضلا عن أولاد قاسم بن اعمر، وباسة بن صالح، فلا ندري ما كان وضع عشيرة أولاد بويحي آنذاك أيضا.

إنّ من مزايا هذا التقسيم:

- تمثيل "جماعة بني يزقن" لكلّ فرد من أفراد المجتمع، فلا يمكن أن يوجد فرد في البلدة لا ينتمي إلى عشيرة بالنسب أو بالولاء.
- أخذ هذا التقسيم بعين الاعتبار العشائر الأصلية في بني يزقن، ولم يعتبر العشائر المنتمية إليها بالولاء، ولو من تاريخ قديم، حفاظا على أنسابهم، فنجد عقدا للشيخ عبد العزيز الثميينّ، يتحدّث فيه عن «أولاد الشيخ أمّ عيسى النفوسيّ النازلون من أوائلهم في مزاب، على أولاد الشيخ أبي محمد بن عبد العزيز»، ونفس الأمر يقال عن أولاد عبد الله الوافدين على أولاد موسى في عهد الشيخ أبي مهدي عيسى بن إسماعيل ت971هـ[4]، وكذلك العائلات المنتقلة من أولاد خالد إلى أولاد موسى في زمن لم نقف عليه بعد.
- اختار توازن التمثيل العشائريّ في "جماعة بني يزقن"، من غير اعتبار لعدد أفراد كلّ عشيرة، فنجد في الإحصاء السابق عرش أولاد اعنان يفوق العرشين الآخرين أولاد يدر وأولاد موسى مجتمعين عددا، لأنّ التمثيل هنا عرقيّ لا للأفكار والبرامج كما هو معهود في عصرنا، فلو اعتمد العدد في مثل هذا النظام، لكانت نتيجته قهر الأقليّة، وانسداد السبيل أمامها لإسماع صوتها ورأيها في المستقبل القريب

---

[1]- والعقد مؤرّخ في صفر عام 1190هـ، وكاتبه: عيسى بن محمد بن أحمد بن صالح؛ ينظر: أرشيف الشيخ الثميينّ الخاصّ، مكتبة الاستقامة، ببني يزقن.

[2]- ينظر: الرسالة الشافية70-74.

[3]- ينظر: الرسالة الشافية70، 71.

[4]- معجم أعلام الإباضية3: 678-680.

والبعيد على السواء، كما تدلّ على ذلك الإحصاءات الحالية، وسيكون ذلك مصدر قلاقل وفتن، في مجتمع مسلّح آنذاك، والتحالفات فيه أكثر من ممكنة.

ومن آثار هذا التقسيم الإيجابيّة:

- استقرار هذا التقسيم إلى ما بعد الدخول الفرنسيّ إلى مزاب، إلى أواخر سنة 1890م/ أواسط عام 1308هـ، فاستمرّ لأكثر من قرنين من الزمان، وهو ما لم تقارب ثلثه التقسيمات اللاحقة، في أوضاع جدّ آمنة مقارنة بالظروف التي كانت تعيشها بني يزقن آنذاك.
- توفيره الاستقرار والأمن في بلدة بني يزقن، مقارنة بالوضع الذي كان سائدا قبله، يقول الشيخ اطفيش بعد حديثه عن الشيخ بالحاج في القرن العاشر الهجريّ: «وكان أهل غرداية وأهل مليكة يغزون بني يسجن، وأهل غارداية يفسدون غلّة بني يسجن، وأهل مليكة أحرقوا كتب بني يسجن في تفيلالت وأموالهم، ويقال: كان أهل غارداية يأخذون دراهم على بني يسجن»[1]. بينما إذا عدنا إلى هذه الفترة لم تعش بني يزقن قلاقل داخلية إلاّ في السنوات التالية:

1) سنة 1226هـ، يقول في ذلك الشيخ الحاج يوسف بن حمو بن عدون: «ولد النخل في بني يسجن سنة ستّ وعشرين ومائتين وألف [1226هـ]، ما لم يعهد مثله. وفي الخامس عشر من ربيع الثاني/ [06 جويلية 1811هـ]، وقع الضرب والإدماء في بني يسجن فيما بينهم»[2].

2) سنة 1876م: يقول تقرير فرنسيّ عن الأحداث الدامية التي سبقت دخول الفرنسيين إلى وداي مزاب، وكانت ذريعة لتدخّلها: «في 15 جويلية 1876م/ [23 جمادى الثاني 1293هـ]: وقع صراع في سوق بني يزقن، وأسفر عن خمسين جريحا، و لم يسقط فيه موتى»[3].

3) سنة 1880م: جاء في تقرير آخر، في نفس الموضوع: «في 03 مارس 1880/ [21 ربيع الأوّل 1279هـ]: وقع قتال في مزاب، بين سكّان بني يزقن، وأسفر عن تسعة قتلى وعشرين جريحا». وزيد قبله بلون مغاير: «23 فيفري 1880/ [12 ربيع الأوّل 1297هـ]: قتل 13 رجلا، وجرح 60، في حرب شوارع، ببني يزقن»، وكتب بنفس اللون بعد العبارة الأولى: «تتمّة لسابقه»[4]، بمعنى أنّ المعركة وقعت في 23 فيفري، وتكرّرت المواجهات في 03 مارس، وأسفر الصراع عن مقتل 22 رجلا، وجرح 80 شخصا.

---

[1] – الرسالة الشافية447؛ وينظر: تاريخ بني مزاب93.

[2] – الرسالة الشافية401؛ وينظر: تاريخ بني مزاب96.

[3] – (CAOM)، 22h12، تقرير من 04 صفحات، غير مؤرّخ، ص02؛ مقابلا بـ: تاريخ بني مزاب139.

[4] – (CAOM)، 22h12، تقرير من صفحتين، غير مؤرّخ، ص02؛ مقابلا بـ: تاريخ بني مزاب139.

ويلاحظ الفرق الشاسع بين هذه الحوادث، فالأولى ضرب وإدماء، والثانية جرحى، والثالثة قتلى وجرحى، والثانية والثالثة وقعتا في فترة وجيزة، بعد ظهور الاستعمار الفرنسيّ كقوّة في المنطقة، يمكن أن تتدخّل في الشؤون الداخلية لهذه المدن، فعندما كانت السلطة بيد "جماعة بني يزقن"، وبتحقّق توازن القوى داخلها، لم تصل الحادثة إلى القتل، ولم تتكرّر إلاّ بعد مرور خمس وستين سنة؛ وبوجود السلطة الاستعماريّة اختلّ التوازن، إذ فقدت "جماعة بني يزقن" جزء من سلطتها، وأصبح بإمكان البعض تجاوزها رأسا إلى هذه القوّة الأجنبيّة، فأمكن للفرد أو المجموعة أن يفرض رأيه على الجماعة، بينما كان الكلّ محكوما بسلطة الجماعة في السابق لا غير، فتكرّر الصراع مرّتين في ظرف 05 سنوات فقط، وخلّف عددا كبيرا من الجرحى والقتلى.

بينما لم يستطع أحد أن يدخل أسوار بني يزقن، وأن يخرّبها، بالرغم من اشتراكها في حروب عديدة بوادي مزاب وورجلان، وبالرغم من تكرّر المحاولات التي طالت أجنّتها، ولم تتجاوزها، ولعلّ أخطرها ما حدث بعد معاهدة 1853م[1]، فقد عثرنا على رسائل بعثتها بلدة بني يزقن إلى جماعاتها بمدن الشمال، بداية بمدينة الأغواط، تتحدّث عن وضع عصيب تعيشه البلدة في تلك الآونة، فنقرأ في رسالة أولى: «وبعد، فإلى جموع بني يزقن في جميع البلدان والأقطار، الكبير منهم والصغير، فمن وصلت بيده هذه الرسالة يبعثها لغيره من البلدان. من عزابة بني يزجن وعوامّها [...] إنّ أهل الخلاف أرادوا أن يقلعوا بلادكم من أصلها. الشريف ومن معه، وابن شهرة وحزبه، ومتليلي ومن نزل بهم، كلّ يتمنّاها، فلا بدّ من قدوم شطر القوم الكائنين في جميع البلدان عونا للأرامل والضعفاء، من مال ورجال، عونا لنسائكم وذراريكم عزما من غير مهلة ولا تراخ، وقد اشتدّ عليهم الأمر [...] فمن أراد دعوة الخير فليدرك أهله وأحبابه، ويغيثهم، والسلام، فمن وصلت بيده، فليبعثها لغيره في الساعة والحين، والسلام»[2]؛ وتتحدّث الرسالة الثالثة من جماعة قصر البخاري عن نتيجة المواجهة الأولى، فقد هجم الشعانبة والمذابيح وسعيد عتبة والأرباع ومن معهم في عصابة، فمات ستّة من بني يزقن، وسقط في ساحة المعركة من المهاجمين أربعة موتى، وستّة مجاريح. ثمّ نجد رسالتين موجّهتين من جماعة بني يزقن إلى السلطات الفرنسية، بواسطة الأمين عدون بن باسعيد، تتضمّن -فيما تتضمّنه- المطالبة بالسماح لأبنائها بالعودة إلى وطنهم للدفاع عنه، وقد وصلت هاتان الرسالتان إلى الأغواط في 05 أوت 1853، وتشير الرسالتان إلى وقوع هجوم ثان، أسفر عن خمسة عشر قتيلا، وثمانية وعشرين جريحا في صفّ بني يزقن، بينما

---

[1]- ينظر: تاريخ بني مزاب98.

[2]- وثيقة بخطّ داود بن باحمد بن بانو، نقل فيها، بتاريخ 29 رمضان 1269هـ/ [06 جويلية 1853م]، رسائل: جماعة بني يزقن، وجماعة الأغواط، وجماعة قصر البخاري؛ وتحدّثت تقارير فرنسية عن استجابة واسعة، وتوتّر وقلق في الأوساط المزابية في مدن الشمال، بسبب هذه الأوضاع، وعن وقوع هجوم مماثل على القرارة؛ ينظر: (CAOM)، 22h13.

سقط من الطرف الثاني ثمانية عشر قتيلا، وعددا لا يحصى من الجرحى[1]، و لم تتحدّث وثائق الإدارة الفرنسيّة عن تكرّر العدوان بعد ذلك.

عند دخول الاستعمار الفرنسيّ إلى وادي مزاب، قمع هذه الخلافات بالقوّة، وبالتحكّم في السلاح المنتشر بوادي مزاب، كما تدخّل بطريقة غير مباشرة في نظام الجماعة بوادي مزاب، بفرض منصب "القائد"، وكان الغرض من ذلك تقليص سلطة "هيئة العزابة" في المجتمع، وفي نفس السياق عملت على إلغاء منصب "الشيخ" في الهيئة، وأصبحت الجماعة تمارس سلطتها تحت سلطة الحاكم العسكريّ لدائرة غرداية، وكان في ذلك مساس بأهمّ مقوّمين في "الجماعة"، وهو التسيير الجماعيّ لشؤون البلدة، واختلال التوازن في الجماعة لصالح القائد بوظيفه الرسميّ، وما يوفّره له من نفوذ كبير، وبزيادة ممثّل إضافيّ من عشيرته، أضف إلى ذلك اختيار الخليفة من عرشه، كلّ ذلك وإن لم يسفر عن صراع دمويّ لوجود القوّة القاهرة، فإنّ الصراع اتّخذ شكلا آخر، هو التنافس على مختلف وظائف الدولة في البلدة في القيادة والقضاء، وما ينضوي تحتهما من وظائف، وكانت له آثاره الجانبيّة في مجالات أخرى، وسنقتصر في حديثنا على ما يهمّنا وهو "جماعة بني يزقن":

تعيّن الحاج يوسف بن محمد بن موسى السرّار رسميّا قائدا لبني يزقن بتاريخ 23 نوفمبر 1882، بعد مفاوضات استمرّت لعدّة أيّام، لوجود اختلاف عميق بين الأعراش الثلاثة، وفي غياب الحلّ التوافقيّ، تدخّلت السلطة الاستعماريّة، فآل الأمر إلى انتخاب مقدّم أولاد موسى الحاج يوسف بن محمد بالأغلبية إزاء منافسيه عدون بن باسعيد مقدّم أولاد اعنان، والحاج أحمد بن موسى مقدّم أولاد يدر[2].

ولا بدّ أن نسجّل في هذا الصدد بأنّ القائد غير الرسميّ لبني يزقن من سنة 1853 إلى 1882، كان عدّون بن باسعيد، من أولاد عدون بن عيسى، من عرش أولاد اعنان، و لم ينل القائد الجديد هذا المنصب إلاّ بالتحالف بين عرشي أولاد موسى وأولاد يدر، فلم يقبل عرش أولاد اعنان بهذا الوضع، خاصّة وأنّه يملك ورقة ضغط يفهمها المستعمر، بحكم ثقافته الديمقراطية، وهي الأغلبيّة العددية، وإن كانت لا تتوافق أساسا مع النظام الذي كان يحكم الجماعة سابقا.

في 14 جانفي 1889م، طلب الحاكم العسكريّ بدائرة غرداية من القائد الحاج يوسف استدعاء أعضاء الجماعة لحضور اجتماع بدار العرش ببني يزقن، على الساعة الثانية بعد الزوال، وفي هذا الاجتماع أقال الحاكم العسكريّ القائد الحاج يوسف بن محمد بن موسى من منصبه، ونصّب بدلا عنه القائد الجديد عيسى بن

---

[1]- الرسالة الأولى غير مؤرّخة موجّهة من جماعة بني يزقن إلى الوالي العام، من لسان عدون بن باسعيد؛ والثانية غير مؤرّخة من الأمين عدون بن باسعيد، بإذن جماعة بني يزقن، إلى الجنرال يوسف، حاكم المدية وعمالة التيطري، و لم تذكر الرسالتان من المهاجمين سوى الشعانبة؛ ينظر: (CAOM)، 22h13.

2- ينظر: (CAOM)، 22h12، رسالة رقم 496، من الجنرال دو لا تور دوفارني (De La Tour d'Auvergne)، قائد الحملة على وادي مزاب لإلحاقها بفرنسا سنة 1882، إلى وصايته بالجزائر، بتاريخ 23 نوفمبر 1882.

سليمان بن صالح بن موسى، من أولاد افضل، من عرش أولاد اعنان، وعندما احتجّ القائد على هذا القرار أجابه الحاكم: «جاءتني الأوامر من الجزائر، وأنا أطبّقها»[1].

أثار هذا القرار معارضة شديدة من عرشي أولاد موسى وأولاد يدر[2]، لأنّ تولّي القائد الحاج يوسف لمنصبه كان عن طريق انتخاب أعضاء الجماعة له، من غير تدخّل للإدارة، بينما القائد الجديد نصّبته الإدارة الاستعماريّة من غير انتخاب، وهو تدخّل سافر في شؤون الجماعة.

هذه المعارضة أصبحت لها الأغلبيّة في الجماعة، فصعّدت مواجهتها للقائد الجديد، فقامت بمساع حثيثة لاسترجاع حقّ القائد السابق، والإطاحة بالقائد الجديد، فكثرت الشكاوى من الانتهاكات التي يرتكبها القائد في حقّهم، وتجاوزت القضية حدود التراب العسكريّ بغرداية، عندما وكّل المعارضون السيّد: عيسى بن محمد بن عمر بن يحي، الذي كان تاجرا بالبليدة، بتاريخ 15 فيفري 1890، ليكون واسطة بينهم وبين السلطات العليا في الدولة، وكانوا يزوّدونه بالمادّة اللازمة لصياغة الشكاوى والعرائض باسمهم.

وإزاء هذه الأغلبية في الجماعة للمعارضين للقائد عيسى بن سليمان، استغلّ هو ما يوفّره له منصبه من سلطة ونفوذ، فسعى إلى تغييب المعارضة في عمل "جماعة بني يزقن"، فتجاوز صلاحياته، وأصبح يتّخذ قرارات انفرادية، أو مع ممثلي عرشه[3].

ونتيجة للشكاوى المتكرّرة من المعارضة، سافر الجنرال بوازة (Poizat : Commandant de la Division d'Alger)[4]، والمقدّم بون (Commandant Pont) في أوائل شهر أفريل إلى بني يزقن، للتحقيق في هذا الخلاف،

---

[1]- ينظر: (CAOM)، 22h14، رسالة احتجاج من المعارضين لتولية القائد الجديد، من غير ذكر اسم أو أسماء المحتجين، ولا لمن وجّهت إليه الرسالة، ويبدو أنّها مترجمة من أصلها باللغة العربيّة، لأنّ الخطّ خطّ الإدارة الاستعمارية بالجزائر، وهي مؤرخة في 1889/01/22، وثيقة من 28 صفحة، ص5، 6؛ وتشير الرسالة إلى أنّ القرار كان مفاجأ للجميع حتّى بالنسبة للقائد الجديد، فقد يكون على غير علم بالقرار.

[2]- يذكر المعارضون أنّ سبب الإقالة هو معارضة القائد الحاج يوسف لدفع الرسوم على السلع التي تباع في أسواق وادي مزاب، وقد عارض هذا الأمر جميع قيّاد قرى وادي مزاب، لأنّ الدين الإسلاميّ يمنع أخذ رسوم على السلع التي تباع في السوق، أو ما يسمّى المكس، فتولّى القائد الحاج يوسف أمر توضيح وبيان وتوثيق هذا الحكم الفقهيّ، فاعتبر بذلك عدوّا للإدارة الاستعماريّة، فأقيل. ينظر: (CAOM)، 22h14، رسالة احتجاج من المعارضين لتولية القائد الجديد17-19.

[3]- ورد في اتّفاق 12 أفريل 1890م: المسألة الأولى المتّفق عليها: تقرير قانون البلد؛ والثانية: إبطال كلّ شيء أحدث ممّا يخالف ذلك القانون؛ والثالثة: رئيس الجماعة لا يحكم على أحد بشيء إلاّ بحضور المقدّمين الثلاثة، ليكون البحث والاستوثاق على أيديهم؛ والسابعة: إذا مات عضو من أعضاء العشائر، أو سلّم في منصبه، أو أخرج منه، فالعشيرة هي التي تختار من تجعل في مكانه لا غيرهم؛ والثامنة: على الرئيس أن يخبر الأعضاء بكلّ ما تكاتبه به الدولة، وبما يجاوبها هو به؛ والتاسعة: على الرئيس أن يوضّح للأعضاء المدخول والمخروج فيما يتعلّق بكيس الجماعة، ليزول الشكّ؛ ينظر: سجّل العقود11، عقد: 232، مؤرّخا يوم 22 شعبان 1307هـ/ 12 أفريل 1890م، ص64.

[4]- تنظر وظيفته: (CAOM)، 22h14، رسالة مطوّلة منه إلى الوالي العام، بتاريخ 28 أكتوبر 1890، رقم: 495، وثيقة من 26 صفحة، ص01.

وبدأ التحقيق يوم 06 أفريل 1890م، وانتهى إلى عقد صلح بين الأطراف المتنازعة يوم 12 أفريل 1890[1]، وممّا جاء فيه مع تصحيح بعض عباراته قدر الإمكان:

«[...] وقد ثبت لدينا الآن ما سبق في علم الله وقضائه من قبل، باجتماع أعضاء عشائر بني يزقن الخمسة عشر، وهم:

السيّد داود بن محمد بن موسى، والسيّد موسى بن باحمد بن محمد، والسيّد سليمان بن داود بن داد، والسيّد زكرياء بن صالح بن داود، والسيّد موسى بن سليمان بن صالح، والسيّد الحاج محمد بن صالح بن الحاج، والسيّد إبراهيم بن باحمد بن الحاج، والسيّد الحاج يوسف بن يوسف بن سليمان، والسيّد الحاج عيسى بن قاسم بن عيسى، والسيّد الحاج عبد الله بن الحاج موسى بن عيسى، والسيّد محمد بن يوسف بن بكير، والسيّد عيسى بن امحمد بن أيوب، والسيّد يحي بن الحاج الناصر بن موسى، والسيّد محمد بن بانوح بن معروف، والسيّد عبد الله بن محمد بن عبد الله.

ورئيسهم السيّد عيسى بن سليمان بن صالح، في دار العرش المتّصلة بباب بلدنا الشرقيّ، يوم السبت اثنان وعشرون شعبان 1307هـ، الموافق لاثنتي عشرة أفريل 1890م، لمذاكرة ما وقع من التشغيب والخلاف في البلد، والتشويش فيما بينهم بسبب تعدية، وتخطّي قانون بلدهم ممّن لا عقل له، ولا بصيرة بعواقب الأمور، ولا غيرة له على دين الله والمذهب، وتغافل من يجب عليه أن يحامي على القانون والدين والمذهب [...] إلى أن لحق بذلك أهل بني يسقن ذكورا وإناثا، كبارا وصغارا، عبيدا وأحرارا بلاء جسيم، وضرر عظيم، في دينهم ومذهبهم، ودنياهم وآخرتهم، [...]، فوقع الخلف، وترافعت الشكاوى إلى السادات والولاة، الذين جعلهم الله لفصل القضايا، ولدينه وعهوده قائمين حماة، فبحثوا في المسألة، وتحقّقت لديهم، فطلبوا وأمروا من يرجى منه الخير [...] وإصلاح ذات البين أن يحضر مع الجماعة والرئيس للمذاكرة، ففعل، وهم: السيّد الفاضل الحاج عيسى بن الحاج سعيد، رئيس محكمة بني يسقن، والسيّد الحاج يوسف بن محمد بن موسى، والسيّد الحاج أحمد بن موسى بن يحي، والسيّد عيسى بن محمد بن عمر، والسيّد محمد بن صالح بن موسى، باش عدل المحكمة، ففعلوا، وحضروا كلّ ذلك بحضرة الكمندان، الحاكم الكبير بدائرة غرداية [...] فكان ما حصل /عليه الاتّفاق عشر مسائل: [...] فحيث تمّ الاتّفاق على المسائل العشر، ممّن سطّر من الأعضاء والرئيس ومن حضر معهم، طلبوا من السيّد عيسى بن محمد بن عمر بن يحي، وكيل جلّ الأعضاء، مسألة حادية عشر [...] وهي أن يترك، ويبطل كلّ شكوى اشتكى بها، بالرئيس، أو بغيره من الأعضاء عند السادات الحكّام، هنا أو في

---

[1] – ينظر: (CAOM)، 22h14، عريضة احتجاج مطوّلة مطبوعة، للوكيل عيسى بن محمد بن عمر، بعد تاريخ 01 جانفي 1891م، وثيقة من 15 صفحة، ص3، 4.

مدن التلّ، ففعل، وأنعم بها [...]، و لم يبق بين من سطّر كلّهم، من الأعضاء والرئيس وعيسى بن محمد، ومن معهما جميعا، في ذلك الاتّفاق، ومن يتّصل بهم دعوة، ولا مطالبة في شيء»[1].

هذا الاتّفاق لم يغيّر شيئا، فالمعارضة واصلت مساعيها وشكاواها، بدعوى رجوع القائد إلى ممارساته بعد شهر من الاتّفاق، وذلك عن طريق وكيلها عيسى بن محمد بن عمر بن يحي، وتجاوز الأمر الشكاوى إلى مقالات في جريدة "الأخبار"(l'Akbar)، الصادرة باللغة الفرنسيّة في الجزائر العاصمة، فظهر المقال الأوّل في 1890/08/15م، والثاني في 09/25، والثالث في 10/12 من نفس السنة[2].

وفي نفس الوقت سعى القائد عيسى بن سليمان إلى ضمان الأغلبية لعرشه في الجماعة، مستندا إلى امتلاك عرش أولاد اعنان للأغلبية العددية في عرش بني يزقن، وعدم انعكاس هذه الأغلبيّة على تمثيلهم في "جماعة بني يزقن"[3]، فبعثت كلّ عشيرة من عشائر أولاد بامحمد، وأولاد خالد، وأولاد عدون بن عيسى، وأولاد افضل، رسالة إلى الحاكم العسكريّ بدائرة غرداية، تطالب فيها برفع عدد ممثليها في الجماعة، بتقسيمها إلى عدد من العشائر، والرسائل الأربعة كتبت بنفس العبارات، والسبب المذكور لتقسيم العشيرة هو زيادة عدد سكانها، وتاريخها هو 13 أكتوبر 1890م، ممّا يعتبر بصمة واضحة للقائد عيسى بن سليمان[4].

ضاقت الإدارة الاستعماريّة ذرعا بهذا الخلاف المستحكم محليّا، وعلى مستوى القطر، فأمر الجنرال بوازة (Poizat)، حاكم قسم الجزائر، الحاكم الجديد بدائرة غرداية، ديديي (Lieutenant-Colonel : Didier)[5]، بإجراء تحقيق جديد، كشف عن خرق المعارضة للكثير من قوانين الإدارة، فوقفت الإدارة مع موظّفها ضدّ المعارضين له، فزكّى الجنرال بوازة (Poizat) مقترح (Didier) بتسليط عقوبات قاسية ضدّ من ثبت تورّطهم في هذه الأحداث، يمكن تخفيفها بعد ذلك إذا لوحظ أثر إيجابيّ لها على سكّان بني يزقن؛ لحسم هذا الخلاف، واستتباب النظام والأمن في بلدة بني يزقن[6].

---

[1]- سجّل العقود11، عقد: 232، مؤرّخا يوم 22 شعبان 1307هـ/ 12 أفريل 1890م، ص63، 64.

[2]- ينظر: (CAOM)، 22h14، عريضة الاحتجاج المطوّلة، لعيسى بن محمد بن عمر.

[3]- ولعلّ القائد عيسى بن سليمان وجد في طلب فرق صغيرة من أولاد يدر وأولاد موسى، في أواخر شهر فيفري 1890م، الانضمام إلى فرق أكبر دعما لمسعاه، وهي: أولاد بوفارة (11 رجلا)، من أولاد موسى؛ وأولاد بويحي (20 رجلا)، وأولاد بوهريرة (21 رجلا)، من عرش أولاد يدر، غير أنّ هذا الطلب لم يتحقّق، وبقيت هذه الفرق على حالها؛ ينظر: سجلات البريد الصادر، من أرشيف قياد بني يزقن، رسالة قائد بني يزقن إلى حاكم ملحقة غرداية، رقم 36، مؤرّخة في 25 أو 26 فيفري 1890.

[4]- ينظر: (CAOM)، 22h14، رسائل العشائر الأربعة، بتاريخ 13 أكتوبر 1890م، 04 وثائق من صفحة واحدة.

[5]- كان تنصيبه بتاريخ 17 جويلية 1890م؛ ينظر: (CAOM)، 22h14، الرسالة المطوّلة من الجنرال بوازة (Poizat) إلى الوالي العام09.

[6]- ينظر: (CAOM)، 22h14، الرسالة المطوّلة من بوازة (Poizat) إلى الوالي العام.

صدر القرار من الوالي العام باعتقال خمسة أشخاص[1] من بني يزقن إلى أجل غير معيّن بمدينة تبسة، بتاريخ 20 نوفمبر 1890م، بتهمة إثارة الأحقاد بين المواطنين، والقيام بممارسات تخلّ بالأمن العامّ[2].

وقرّر الجنرال بوازة (Poizat) من جهته إقالة ستة أعضاء من "جماعة بني يزقن"[3]، وحظر انتخابهم مرّة أخرى إلى أجل غير معيّن، مع غرامة لكلّ واحد منهم تساوي 200 فرنكا، وراسل بهذه القرارات الحاكم العسكريّ بدائرة غرداية، بتاريخ 1890/12/08، رسالة رقم: 3345[4].

وفي يوم 24 ديسمبر 1890م، وبمجرّد وصول المراسلة، استدعى ديديي (Didier)، الحاكم العسكريّ بدائرة غرداية، "جماعة بني يزقن"، وأربعة أعيان من كلّ عشيرة، للاجتماع بهم في دار العرش، وذهب إلى الاجتماع برفقة رئيس المكتب، والترجمان، وفي الاجتماع -وبحضور الجميع- أعلن عن العقوبة التي أصدرها الوالي العام في حقّ خمسة أشخاص من أعيان بني يزقن، بالإضافة إلى ما أصدره الجنرال بوازة (Poizat) في حقّ ستة أعضاء من "جماعة بني يزقن"؛ وأعلن عن رفع عدد أعضاء ممثلي عرش أولاد اعنان في الجماعة إلى اثني عشر ممثّلا، وأمر بإجراء انتخابات فورية لاختيار الأعضاء الجدد في الجماعة، وتعويض المقالين من مناصبهم[5]،

---

[1]- وهم على الترتيب السادة: محمد بن عبد الله بن الحاج أيوب بن عيسى، من أولاد باكلي؛ وموسى بن الحاج أحمد (أو باحمد) بن محمد بن موسى، من أولاد وينتن، ويحي بن الحاج الناصر بن موسى بن إبراهيم، من أولاد باكلي؛ ومحمد بن داود بن قاسم بن عيسى بن حمو بن عدون، من أولاد قاسم بن اعمر؛ وعيسى بن إبراهيم بن عيسى العجّال، من أولاد وينتن؛ ينظر: (CAOM)، 22h14، رسالة ثانية من الجنرال بوازة (Poizat) إلى الوالي العام، بتاريخ 19 جانفي 1891، وثيقة من 08 صفحات، ص04. أمّا تحديد عشائرهم، فينظر: (CAOM)، 22h14، الرسالة المطوّلة من الجنرال بوازة (Poizat) إلى الوالي العام. وقد عثرنا في سجلاّت قضاة بني يزقن على 05 عقود عيّن فيها كلّ سجين وكيله مدّة غيابه، وفي هذه العقود أسماء المعتقلين كاملة كما أثبتناها؛ ينظر: سجّل العقود12، 05 عقود: 443-447، مؤرّخة في 13 جمادى الأولى 1308هـ، 26 ديسمبر 1890م، ص222، 223. كلّ ذلك مقابلا بـ: تاريخ بني مزاب174.

[2]- ينظر: (CAOM)، 22h14، رسالة ثانية من الجنرال بوازة (Poizat) إلى الوالي العام01.

[3]- وهم على الترتيب السادة: سليمان بن داود، من عشيرة أولاد باسة بن صالح؛ والحاج عيسى بن قاسم، من أولاد قاسم بن اعمر؛ والحاج عبد الله بن موسى، من أولاد بوهريرة؛ والحاج محمد بن صالح، من أولاد دودو؛ وإبراهيم بن باحمد، من أولاد عدون بن إبراهيم؛ ومحمد بن يوسف؛ ينظر: (CAOM)، 22h14، رسالة ثانية من الجنرال بوازة (Poizat) إلى الوالي العام04. أمّا تحديد عشائرهم، فينظر: (CAOM)، 22h14، الرسالة المطوّلة من الجنرال بوازة (Poizat) إلى الوالي العام؛ والاسم الأخير في القائمة لم يذكر في الرسالة الثانية، إلاّ أن يكون قد وقع خطأ في اسمه، فكان محمد بن حمو بن عدون، من أولاد وينتن، عوض محمد بن يوسف؛ وإلاّ فهو محمد بن يوسف بن بكير، المذكور في نصّ عقد محكمة بني يزقن، في خصوص الصلح الذي انعقد في 12 أفريل 1890م، وإذا كان هو، فلا نعرف عشيرته، ولا ندري ما هي التهمة التي نسبت إليه، إذ لم يذكر في الرسالة المطوّلة تماما.

[4]- ينظر: (CAOM)، 22h14، رسالة ثانية من الجنرال بوازة (Poizat) إلى الوالي العام02.

[5]- ينظر: (CAOM)، 22h14، رسالة ثانية من الجنرال بوازة (Poizat) إلى الوالي العام03-05. وتضيف الرسالة أنّ أولاد اعنان فقد أجروا انتخابات الأعضاء الجدد في اليوم الموالي، بينما تأخّرت انتخابات ممثّلي أولاد موسى، وأولاد يدر بعض الشيء.

يقول ديديي في مراسلة له إلى الجنرال بوازة: «بمجمل هذه الإجراءات غير المنتظرة كان لها وقع كبير على سكّان بني يزقن، فلم تسمع ولو همسة، ولا احتجاج، عاد الناس إلى منازلهم، و لم يختلّ النظام مرّة أخرى»[1].

لقد استغلّ الحاكم العسكريّ هذا الظرف لإجراء تعديلات نوعية على نظام "جماعة بني يزقن"؛ يقول قائد بني يزقن في رسالة إلى الحاكم، رقم 113، مؤرخة في 29 ماي 1907م، بعد تصحيح عبارتها قدر الإمكان:

«في سنة 1890 قسّمنا بأمر من الكولونيل ديديي (Didier) عرش بني يزقن على إحدى وعشرين فرقة، كلّ فرقة عليها رئيس، وبعثت جريدتهم في رسالتين، الأولى مؤرّخة في 24 ديسمبر 1890، رقم: 236؛ والثانية مؤرّخة في 26 منه، رقم: 240. وأمّا الضمّان فكان بأمر من الجنرال حاكم قسمة المدية، فقد أمرنا بجعل ثلاثة ضمّان لكلّ رئيس فرقة، ووافق على ذلك الوالي العام [...]»[2].

هذا التقسيم الجديد مسّ عرشي أولاد اعنان وأولاد موسى فقط، ونجد صورته بالنسبة لعرش أولاد اعنان في رسالة من قائد بني يزقن إلى حاكم ملحقة غرداية، رقم 236، مؤرخة في 24 ديسمبر 1890، يخبره عن فرق عشائر أولاد اعنان:

«عشيرة أولاد باحمد فيها أربع فرق: أولاد الشيخ الحاج أحمد: **داود بن محمد [بن موسى]**؛ أولاد الحاج سعيد بن الحاج: **الحاج عبد الله بن عبد العزيز**؛ أولاد زكري بن الحاج: **علي [أو باعلي] بن حمو [بن داود]**؛ أولاد دادة: **داود بن امحمد [أو محمد] بن الحاج**.

عشيرة أولاد خالد فيها ثلاث فرق: أولاد باحمد بن موسى: **أيوب بن الحاج بن أيوب**؛ أولاد البليدي: **محمد بن الحاج بليونس**؛ فرقة أولاد باباعمّي: **بلحاج بن داود**.

عشيرة أولاد افضل فيها فرقتان: أولاد باباسة: **موسى بن سليمان بن صالح**؛ أولاد بلوح: **صالح بن عبد الله بن امحمد**.

عشيرة أولاد عدون بن عيسى فيها فرقتان: أولاد الحاج زكري: **عيسى بن امحمد [أو محمد بن أيوب بن الحاج] بنقة**؛ أولاد الحاج الناصر: **عبد الله بن داود [بن عبد الله]**.

عشيرة أولاد باحمان بقيت على حالها: **يحي بن محمد بن عيسى [بحريز]**»[3].

---

[1] – (CAOM)، 22h14، رسالة ثانية من الجنرال بوازة (Poizat) إلى الوالي العام05. ويضيف الحاكم ديديي (Didier) فيها بأنّه ألقى القبض على من صدر في حقّه قرار الاعتقال فورا، واختار إرسالهم إلى مدينة تبسة، في صباح يوم 01 جانفي 1891م، بمرأى من جماعات مدن وادي مزاب، التي قصدت البرج، لتهنئة الحاكم العسكريّ بالعام الجديد.

[2] – ينظر: سجلات البريد الصادر، من أرشيف قياد بني يزقن. وأغلب الظنّ أن تكون تسمية جماعة بني يزقن بـــ "الضمّان" إنّما نشأت منذ هذا التاريخ.

[3] – ينظر: سجلات البريد الصادر، من أرشيف قياد بني يزقن.

أمّا التعديل الذي أجري على عرش أولاد موسى فكان بحذف عشيرة أولاد بوفارة أصلا[1]، وليس إدراجها في عشيرة أكبر كما طالبت هي به، فاندرجت بالضرورة فيما يعرف بـــ "العرّام"[2].

إنّ هذا التقسيم الجديد لعرش أولاد اعنان تمّ في ظروف استعجاليّة، فلم يقم على أساس مكين من الدراية بالأنساب، بما يسهم في الحفاظ عليها، وإنّما سمّيت العشائر المستحدثة بأسماء عائلات لها نفوذها في العشيرة الكبرى، فمهّدت -على سبيل المثال لا الحصر- تسمية أولاد الحاج الناصر، لاختفاء تسمية أولاد عدون بن عيسى، وسمّي أولاد عبد العزيز باسم زكري بن الحاج، ولا وجود لهذا الاسم تماما في سلسلة نسب أولاد عبد العزيز إلى الشيخ أبي امحمد، ولهذا عدّلت التسمية بعد مرور أربعة عقود[3].

هذا هو الشرخ الكبير الذي وقع في "جماعة بني يزقن" سنة 1890م، بسبب وضع جديد هو الاستعمار، وانتقال السلطة إليه، في حين لم تستطع أن تتكيّف فيه "الجماعة" معه، بما يحافظ على الأمان والاستقرار الاجتماعيّ الداخليّ، التي نعمت به بني يزقن لمدّة طويلة مقارنة بغيرها، مكّنها من أن تكون حاضرة للعلم[4]، وتسهم في حلّ بعض الخلافات الدامية في قرى وادي مزاب.

لقد تغلّب على أقطاب "جماعة بني يزقن" حبّ السيطرة والغلبة، وأدّى إلى تسمّم العلاقات في المجتمع بين أطراف الصراع، وظهر أثره في جميع الأحداث الكبرى التي عاشتها بني يزقن في هذه الفترة وبعدها: عند

---

[1]- خلاف ما جاء في "تطوّر البنية العشائريّة في بني يزقن"01، للأستاذ الحاج سعيد يوسف، وتمّ ذلك سنة 1890م -كما أسلفنا- وليس في سنة 1891م.

[2]- في رسالة من قائد بني يزقن إلى حاكم ملحقة غرداية، رقم 124، ص449، مؤرخة في 24 أفريل 1912، جاء فيها: رسالة تابعة لرسالتي رقم 110، بتاريخ 16 الجاري، في شأن اقتراح ثلاثة أشخاص لتولي وظيف باش عدل بمحكمة بلدتي، وقد اقترحت ثلاثة. واليوم سمعت بأنّ القاضي طلب المسمّى محمد بن إبراهيم بوفارة لتولّي هذا الوظيف، وهو من العرّام، وليس له فرقة ولا ضامن في العرش المذكور، فلا نقبله أن يكون بمحكمتنا، للعرف الجاري في بلدتنا: يوجد في البلدة ثلاثة أعراش: أولاد اعنان، وأولاد موسى، وأولاد يدر، ويجب أن يكون الأعراش الثلاثة ممثلين في المحكمة، وهي جارية على هذا العرف، فالقاضي من أولاد موسى، وباش عدل المعزول من أولاد اعنان، والعادل من أولاد يدر. فإذا ارتقى العدل إلى وظيف باش عدل، يكون العدل من أولاد اعنان، وهذه عوائدنا، والسلام.

[3]- يقول الأستاذ الحاج سعيد يوسف: «وفي عام 1930، وقع تغيير اسم عشيرة زكري بن الحاج لأولاد اعنان إلى أولاد عبد العزيز»"تطوّر البنية العشائريّة في بني يزقن"01. ونلاحظ أيضا أنّ أسماء عشائر أولاد بامحمد الجديدة في مقترح العشيرة مختلفة بعض الشيء عن التسميات المقرّرة رسميّا، وهذه الأسماء هي: أولاد **الحاج عبد الله**، وأولاد الحاج سعيد بن الحاج، وأولاد زكري بن الحاج، وأولاد **عمّي عيسى**؛ ينظر: (CAOM)، 22h14، رسالة عشيرة أولاد بامحمد إلى الحاكم العسكريّ بدائرة غرداية، بتاريخ 13 أكتوبر 1890م، وثيقة من صفحة واحدة.

[4]- فلا عجب أن نجد عددا من المتعلّمين قصدوا بني يزقن للاستزادة من العلم، بعدما أزهر فيها، فيصرّح الحاج صالح بن بامحمد بن أحمد بن صالح، في ختام نسخه لكتاب السير للشمّاخي، بتاريخ 15 شعبان 1191هـــ/ [07 سبتمبر 1778م]، بأنّه ورجلانيّ النسب، لكنّه يزجنيّ مأوى وملجأ ومهربا، وهو من تلاميذ الشيخين يحي بن صالح الأفضليّ، وعبد العزيز الثميينّ. ينظر: فهرس مكتبة الشيخ الحاج محمد بابانو، للأستاذ: يحي بن عيسى بوراس، مخطوط رقم:649، مكتبة الشيخ الحاج صالح لعلي، ببني يزقن.

شغور أيّ منصب من المناصب الرسميّة[1]؛ وفي قضية "التصلية" بين الشيخ اطفيش والشيخ الحاج صالح لعلي؛ وفي قضية "تدريس الأحداث في تونس" بين الشيخ الحاج صالح لعلي من جهة، والشيخ أبي إسحاق اطفيش، والشيخ أبي اليقظان من جهة أخرى؛ وفي مسألة "المحافظين والإصلاح" إبّان حركة الشيخ بيوض؛ ومعظم النار -كما يقال- من مستصغر الشرر.

إنّ مساعي عرشي أولاد يدر وأولاد موسى لتعديل الكفّة في "جماعة بني يزقن" أثمرت -بحسب ما وقفنا عليه- سنة 1916، في عهد قائد بني يزقن الجديد آنذاك سليمان بن عيسى بن سليمان بن صالح بن موسى[2]، إذ وجدناه لأوّل مرّة في حوصلة بزرة 1916[3]، فانتقل عدد العشائر في عرش أولاد موسى من أربعة إلى ثمان عشائر، وفي عرش أولاد يدر من خمس عشائر إلى ستة، وهي كالآتي:

عرش أولاد موسى: انقسمت عشيرة أولاد وينتن إلى: أولاد باباعلي، وأولاد أيوب بن نوح، وأولاد دادي بن باحمد؛ وانقسمت عشيرة أولاد دودو إلى: أولاد ابن ستّي، وأولاد بلوح الفادع، وبقيت عشيرتا أولاد عدون بن إبراهيم، وأولاد باكلي على حالهما، وعادت عشيرة أولاد بوفارة باسم جديد، هو أولاد بابهون.

عرش أولاد يدر: انقسمت عشيرة باسة بن صالح إلى: أولاد عمّي موسى، وأولاد دادي موسى، وبقيت سائر عشائره على حالها.

وغنيّ عن البيان أنّ تسمية هذه العشائر الجديدة سار فيها أصحابها على النهج الذي سار عليه عرش أولاد اعنان سابقا.

أمّا عرش أولاد اعنان فلم يلحقه تغيير سوى تغيير تسمية عشيرة أولاد بلوح من أولاد افضل، إلى أولاد الحاج عيسى تمييزا لها عن أولاد بلوح الفادع، في عرش أولاد موسى، وذلك بتاريخ 1919/05/06[4].

وهكذا بلغ عدد أعضاء جماعة بني يزقن إلى 26 عضوا، من غير القائد، وهو عدد ضخم مقارنة بمحدودية الأعضاء في الهيئات العرفية عموما، لضمان الفعالية، 13 في هيئة العزابة بحساب "الشيخ"، و15 عضوا في "جماعة بني يزقن"، فتحوّل الوضع من طلب بعض العشائر الانضمام إلى عشائر أكبر في بداية سنة 1890[5]، إلى تفتيت العشائر الموجودة طلبا لعدد أكبر من الأصوات، ترجّح بها كفّة عرش على عرش آخر.

---

[1]- عثرنا على مراسلة من القائد إلى الحاكم العسكريّ بغرداية، رقم: 82، مؤرّخة في 1919/01/21م، تتضمّن ردّا على اتّهام موجّه إلى القائد من ضمان البلدة، مفاده الاحتجاج على سيطرة أولاد اعنان على وظائف الدولة. ينظر: سجلات البريد الصادر، من أرشيف قياد بني يزقن.

[2]- صدر قرار تعيينه يوم 1913/07/01، بعد أشهر من وفاة والده. ينظر: سجلات البريد الصادر، من أرشيف قياد بني يزقن، رسالة رقم 331، بتاريخ 1913/07/22.

[3]- يذكر الأستاذ الحاج سعيد يوسف سنة 1914؛ تنظر: "تطوّر البنية العشائريّة في بني يزقن"01. و لم نستطع ضبط التاريخ بدقّة لعدم وجود وثائق.

[4]- ينظر: سجلات البريد الصادر، من أرشيف قياد بني يزقن، رسالة رقم 143، و144.

[5]- ينظر: ص16، ها03.

ولّما كان هذا الوضع غير طبيعيّ، ودام بفرض السلطة الاستعماريّة له، سرعان ما تراجع بزوالها غداة استقلال الجزائر، فوقع التعديل الأخير في تشكيلة "جماعة بني يزقن"، من غير تدخّل للغير فيه، فتحكّمت فيه صعوبة وجود ممثلين لهذا العدد الكبير من العشائر، فتقلّص عدد العشائر، بما أفقد التوازن بين الأعراش مرّة أخرى، وزال معه –طبعا– منصب القائد وما يتبعه من وظائف:

رجعت العشائر الجديدة في عرش أولاد اعنان إلى أمّها في أولاد بامحمد، وأولاد خالد، وانصهرت عشيرتا أولاد الحاج الناصر وأولاد الحاج زكري في أولاد باحمان، فأصبح عددها في هذا العرش 04 عشائر.

وفي عرش أولاد موسى رجعت العشائر الجديدة إلى أمّها في أولاد وينتن، وأولاد دودو، وانصهرت عشيرة أولاد بابهون في أولاد باكلي، فأصبح عددها 04 عشائر.

بينما انصهرت جميع عشائر أولاد يدر بقديمها وجديدها في العشيرة الأمّ، وهي أولاد يدر، فأصبح العرش يضمّ عشيرتين فقط هما: أولاد يدر، وأولاد إسماعيل.

ومنه أصبح عدد أعضاء "جماعة بني يزقن" 10 ضمّان، من الاستقلال إلى أواسط السبعينيات، حيث أنشأ مجلس جديد، مختلف اختلافا كبيرا جدّا عمّا كانت عليه "جماعة بني يزقن"، ضمّ الضمّان، وزيد عليهم غيرهم، وقد غلب على تسميته "مجلس أعيان بني يزقن"، وهذا المجلس الجديد على قرب عهده لا نملك تأريخا لتطوّراته منذ وجد، غير أنّه يمكن أن نجزم بأنّ إنشاءه، وتطوّره بعد ذلك، لم يستند إلى مرجعية معيّنة على الأقلّ، وإنّما كان اجتهادات أملتها التطوّرات التي عرفتها الدولة الجزائريّة، والتحوّلات التي تبعتها في عمق المجتمع اليزجني.

الخاتمة:

إنّ سياسة مجتمع ما مهمّة صعبة ومعقّدة، وتكون هذه المهمّة بالرغم من تعقيدها وصعوبتها سهلة بكثير في مجتمع يتمتّع باستقلاليته، ويحكم نفسه بنفسه، مقارنة بالمجتمع نفسه عند فقده لاستقلاليته، وخضوعه بصفة مباشرة أو غير مباشرة لقوى خارجية، تفرض سيطرتها عليه، وتختلف معه اختلافا بيّنا حضاريّا وثقافيّا.

لقد ابتدع أجدادنا عندما كانوا يحكمون أنفسهم بأنفسهم نظاما نموذجيّا للتحكّم في سياسة مجتمعهم، أثبت فعاليته بمرور عقود من الزمن كثيرة، ولّما تدخّلت القوّة الاستعماريّة، فقد هذا النظام توازنه، وأصبح ينتج الشقاق في المجتمع ويعمّقه، عوض أن ينشر الأمن والأمان فيه؛ لا لشيء سوى أنّ تسارع الأحداث ومفاجأتها لهم كلّ حين أفقدهم القدرة على التحكّم في الوضع، والتكيّف مع تغيّراته المفروضة عليهم، فانقلب الفعل الواعي المتبصّر لديهم إلى ردود أفعال ظرفية آنية، تغلّب المصلحة الخاصّة على المصلحة العامّة في محاولة التحكّم في السلطة.

إنّ دراسة تاريخ "جماعة بني يزقن"، خاصّة إذا ألمنا بجانبين مهمّين فيه، وهما مجالات نشاطاتها المختلفة، وعلاقاتها بغيرها من الهيئات في بني يزقن وخارجها، سيكسبنا خبرة، وسيوّفر لنا مرجعية، لا غنى لنا عنها إذا أردنا

أن نعيش يومنا وغدنا مرتبطين أوثق ارتباط بماضينا، وإذا أردنا أن نتجاوز كثيرا من ردود الأفعال السلبية التي ورثناها من ماضينا أيضا، عندما نفهمها، وندرك خطورتها، وهو ما يدعونا إلى الأخذ بالإيجابيّ في هذا التاريخ، وترك ما عداه، وهذا الإيجابيّ ذاته يجب أن نأخذ منه روحه بالأساس، لا رسمه، ومنه فيما يخصّ موضوعنا:

- نظام "جماعة بني يزقن" هو الذي يضمن بالأساس تمثيل جميع سكانها، والتمثيل هنا عرقيّ بالدرجة الأولى.
- اختيار النظام الذي يضمن التوازن في المجتمع، ويكبح العصبيات، ويحقّق الفعالية في تسيير شؤون البلدة.
- التسيير الجماعيّ لشؤون البلدة أساسيّ لا بديل عنه.
- وضع آليات لمتابعة التطوّرات في محيطنا القريب والبعيد، لئلا تفاجئنا الأحداث، فنتخبّط في حلول ارتجالية، تضرّنا على المدى البعيد إن نفعتنا ظرفيّا.
- الاهتمام بتاريخنا، بالحفاظ على وثائقه، ووضعها في متناول الباحثين من أبناء المجتمع، فهو أحسن تشجيع لهم؛ بالإضافة إلى توجيه الطلبة إلى هذا التخصّص، فنحن أمّة تاريخ، وحريّ بنا أن نكتب نحن تاريخنا.

وفي الختام أريد أن أتوقّف عند انطباع أساسيّ انطبع في ذهني أثناء غوصي في هذه الفترة التاريخية الغنيّة بالأحداث والمواقف، وهو هذه الحيويّة الكبيرة التي كان يتمتّع بها أسلافنا، وتلك الهمّة العالية التي كانوا يمتلكونها في تحقيق رغائبهم حتّى السلبيّة منها، وهو ما يفسّر لي في جانب وقوفهم في وجه المستعمر في مسألة التجنيد الإجباريّ من سنة 1912 إلى 1947، في معارك متوالية، جيلا بعد جيل، وقد استوقفني هذا الأمر، وأدهشني بمقدار ملاحظتي انحساره في شخصية المزابيّ في تاريخنا المعاصر، فعسى أن تبعث العودة إلى تاريخنا هذه الروح فينا من جديد، ويبقى أن نوجّهها الوجهة الصحيحة، وإذا حاولت أن أجد تفسيرا لها، فلا أجده إلاّ في قول الشاعر الجاهليّ:

ولكنَّ نفسًا مُرّةً لا تُقيمُ بي على الضَّيْمِ إلاّ ريثَما أَتَحَوَّلُ.

هذا ما أفدته من تاريخ "جماعة بني يزقن" موثّقا، حاولت أن أنظر في مرآة مجتمعنا بحيادية، فظهرت جوانب مشرقة، وأخرى دونها إشراقا، والكلّ مفيد إذا أحسنا قراءته، وانتفعنا به في حاضرنا ومستقبلنا، والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل، والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

بني يزقن في 01 محرّم 1429هـ، الموافق لـ 09 جانفي 2008م.

أ/ مصطفى بن الحاج بكير حمودة